أثر الخلاف النحوي في إعراب القرآن الكريم من خلال عرض بعض المسائل لإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس

محمد جمعه محمد الشامي*

ملخص البحث

تناول البحث أسباب الخلاف النحوي في آي الذكر الحكيم وأوجه إعراب الآيات حسب القراءة التي وردت بها الآية وما يترتب على ذلك من الخلاف في المعنى ودلالة الألفاظ.

كما تناول نبذة مختصرة عن حياة أبي جعفر النحاس صاحب كتاب إعراب القرآن الذي أخذت منه نماذج لهذا البحث،وتم الحديث عن أهمية الكتاب نفسه والذي يعد موسوعة لغوية في كل ما يخدم النص القرآني في الجانب اللغوي،فقد جمع فيه النحاس جُلّ ما قاله السابقون من أئمة النحو وعلماء اللغة.

وتناول البحث عدداً من المسائل بها خلافات نحوية أتضح من خلالها وجهات نظر النحويين في كل قول يسوقونه كدليل على توجيهاتهم النحوية،التي يختلف فيها نحوي عن آخر مدعماً رأيه بما ورد من كلام العرب كشاهد على أدلته. واستنتجت من خلال ما عرض من نماذج أن للخلاف النحوي والصرفي أسباب ترجع إلى عوامل متعددة منها:الوقف،والوصل،واختلاف علامات الأعراب،وتعدد استعمال بعض الأدوات النحوية،والتداخل بين بعض المصطلحات اللغوية،والحذف والتقدير ومراعاة المعنى.

كل هذه أسباب تجعل الخلاف مقبول لدى الباحث بالأدلة التي يسوقها النحويون كل حسب مذهبه النحوي.

تقديم:

بدأ الخلاف سياسيا بين البصرة المناصرة لعثمان بن عفان والكوفة المناصرة لعلى بن أبى طالب منذ نشأتهما سنة 15هـ وانتقل الصراع السياسي إلى الصراع اللغوي وبخاصة في النحو والصرف .

وأريد أن أنبه إلى أن الخلافات النحوية غير الآراء النحوية ، فالخلاف فيه رفض الرأي السابق وذكر رأى آخر بأدلة وبراهين فيها رفض للرأي الأول وإثبات للرأي الثاني أو الثالث فقد يرد في المسألة الواحدة أكثر من خلاف .

أما الآراء النحوية فهي وجهات نظر لايتم فيها رفض الرأي السابق بل ذكر رأى آخر مخالف له بأدلة مقنعة مع ترجيح أحد الرأيين على الآخر.

وربما يسأل سائل لماذا الخلاف في أوجه الإعراب وبخاصة في القرآن الكريم الذي وصل إلينا عن طريق التواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟. ويرجع الخلاف لأسباب عدة مرجعها المدارس النحوية ومنهجها في السماع والقياس ولهجات العرب،

*كلية الآداب- قسم اللغة العربية- جامعة سبها

والقراءات القرآنية بالأحرف التي أقرها الرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبحت واقعا تحت أيدينا. وسيتم تناول عددا من المسائل بها خلاف نحوى في إعراب عدد من(آي)الذكر الحكيم تمثل عددا من موضوعات النحو المختلفة . وقبل ذلك أريد أن ألقى الضوء ولو بصورة مبسطة عن حياة النحاس وكتابه إعراب القرآن ومنزلته العلمية.

آبو جعفر النحاس والحياة الثقافية في عصره:ـ

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى [1] ولد النحاس في مصر في فترة العصر العباسي الأول ولم يعرف تاريخ ميلاده بالتحديد ،نشأ محبا للعلم وبخاصة أن مصر في هذه الفترة–العصر العباسي الأول – تعج بالعلماء ثم انتقل إلى بغداد لطلب العلم ،حيث كانت قبلة لطالبي العلم من مختلف أنحاء المعمورة[2] ،فأخذ عن علمائها مثل الاخفش الأصغر ومحمد بن الوليد وغيرهم[3] علوم اللغة حتى برع فيها ، وأخذ عن أصحاب المبرد من البصريين ، وعن نفطوية وابن رستم من الكوفيين ،وابن كيسان ، وابن شقير من البغداديين ، وبذلك أصبح من المتقدمين في علوم اللغة وبخاصة النحو وما يتعلق به من مسائل شتي ، وبعد أن استكمل تعليمه في بغداد رجع إلى مصر ، وقد تحصل علي علوم أخرى فقد سمع النسائي وغيره من أصحاب الحديث ثم انصرف إلى التدريس والتصنيف ، وقيل إن مصنفاته زادت عن الخمسين قال عنه الزبيدى[4] (أبو جعفر النحاس واسع العلم غزير الرواية كثير التألف) وهو أول من فصل الإعراب عن المعاني في كتابه إعراب القرآن وقد كان له كتاب آخر يحمل عنوان ((معاني القرآن)) نهج فيه نهج سابقيه في التأليف المختلط ، والفترة التي تصدر فيها التدريس في مصر كانت تعج بالعلماء من كل حدب وصوب فهي حلقة الوصل بين بغداد و مكة والمدينة والأندلس.

وتتلمذ علية الكثير من علماء تلك البلدان ،فمن صفاته كان شغوفا بالعلم متواضعا لا يتكبر يسأل عما أشكل عليه في تأليفا ته ،وقد سجلت مؤلفا ته صنوفا من المعرفة في اللغة والتفسير ،والقراءات, والأدب وبذلك فقد طرق كل الأبواب و ألف فيها فكان آثره عظيما .

يروى عنه عند وفاته أنه كان جالسا على شاطئ النيل ويقطّع أبياتا في العروض فظنه أحدهم يسحر النيل فدفعه برجله فسقط فيه ولا يعلم بعدها خبره وكان ذلك سنة (338هـ).

كتاب إعراب القرآن للنحاس :

كتاب محقق من قبل د. زهير غازي عضو هيئة التدريس بجامعة الفاتح منذ عام 1993ف، يتكون الكتاب من خمسة أجزاء تشتمل علي2080 صفحة وهو من مؤلفات القرن الرابع الهجري .

يعد هذا الكتاب ثروة لغوية ضخمة وموسوعة لغوية في كل ما يخدم النص القرآني وبخاصة في الجانب اللغوي فقد جمع فيه النحاس جل ما قاله السابقون من أئمة النحو وعلماء اللغة ، وأثبت هذا المتقدمون[5] بإقرارهم كثرة ما جمعه أبو جعفر في إعرابه من أقوال ومسائل دون الاقتصار علي مذهب معين أو قول دون آخر ، أو الالتزام بمذهب دون غيره إضافة إلى رأيه بصراحة موافقا أو معللا أو رادا لأ قوال من سبقوه .

قال عنه د. إبراهيم ارفيدة رحمه الله[6] (الذي جمع فيه جمعا يفوق الحصر ويجعل من الصعب علي الدارس أن يقدم تحليلا شاملا له لكثرة الأقوال والقراءات واللغات والخلاف فيه).

وباطلاعي علي ا لكتاب وفهرست المسائل التي اشتمل عليها وجدته اشتمل علي ما يحتاج

إليه النص القرآني من بيان لغوي ونحوي والغوص في مسائل الخلاف وذكر جميع الآراء المختلفة بجانب رأيه وتوجيه القراءات والاحتجاج لها مع ملاحظة الغموض عند سرد هذه المسائل وكأنه يخاطب متخصصا.

وهو أول كتاب فصل صاحبه فيه الإعراب عن المعاني فقد كان التأليف قبل النحاس مختلطاً بين المعاني والأعراب ولقد ذكر د..إبراهيم ارفيدة ثبتا بكتب معاني القرآن وصلت إلي أربعة وثلاثين مؤلفا[7] من بينها كتاب إعراب القرآن للنحاس بدأت بواصل بن عطاء (ت131هـ) وانتهت بمكي بن أبي طالب حموش (ت437هـ).

ولم يكن من بين هذه الكتب قبل النحاس كتاب مفصول فيه إعراب القرآن عن معانيه بل كان تأليفا مختلطا ،رغم إن المسميات قد تكون للإعراب أو للمعاني مع إلحاق كلمة أو كلمتين عقب كل مسمي مثل : تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه ،والمجيد في إعراب القرآن المجيد ، والمشكل في معاني القرآن ، وهكذا فالمسميات عديدة والمضمون واحد وهو اختلاط المعاني بالأعراب دون فصل، وهدف المؤلف هو الإيضاح وإزالة الغموض عن كتاب الله ، وخدمته وتيسيرا للمعاني من أجل فهمه علي حقيقته كما أنزل، وتعد محاولة النحاس هذه فصل الأعراب عن المعاني أول محاولة في هذا المجال ، وبذلك يمثل ا لكتاب سنة التطور والارتقاء لعلم غير ناضج في البداية من حيث التأليف ثم اتضحت معالمه شيئا فشيئا إلى أن أخذت كتب الإعراب شكلها النهائي بعد النحاس . ومجمل ما اشتمل عليه الكتاب الآتي:

1- تناول الكتاب الكثير من المسائل اللغوية، فهو ثروة لغوية ضخمة، و موسوعة في كل ما يحتاج إليه النص القرآني من بيان لغوى ،وقد جمع فيه جل ما قاله السابقون من أئمة النحو، والمفسرين مناقشا ورادا بعض الآراء مبديا رأيه أحيانا بأدلة مقنعة.جاء في المقدمة[8] (هذا الكتاب نذكر فيه إن شاء الله إعراب القرآن والقراءات آلتي يحتاج أن يبين إعرابها... ولا أخليه من اختلاف النحويين ،وما يحتاج إليه من المعاني، وزيادة في المعاني وشرح لها ،وما أجازه بعضهم ومنعه بعضهم ومن الجموع واللغات ونسبة كل لغة إلى اصحابها .....وقصدنا في هذا الكتاب الإعراب وماشاكله بعون الله وحسن توفيقه)ولاشك أن هذه المسائل المبثوثة في ثنايا الكتاب، تحتاج لمزيد من الدراسة والتحليل وبخاصة أن منهج النحاس هو الاختصار ،جاء في المقدمة (مذهبنا الإيجاز والمجيء بالنكتة في موضعها من غير إطالة)وهذه العبارة تضع الباحث أمام مسئولية كبيرة وهي شرح وتحليل ما أوجز النحاس وبخاصة فيما يتصل بالمسائل اللغوية.

2ـ لقد جمع النحاس في كتابه آراء مختلفة حول مسائل لغوية، ومذاهب نحوية متعددة بصرية وكوفية وبغدادية، ويعرض فيه آراء النحويين ويقبل منها ويعلق علي بعضها أحيانا ويردها أحيانا أخرى قال عنه الزبيدي(وقد جلب فيه الأقاويل) .

3ـ هذا العالم الجليل لم يحض بالدراسة حسب إطلاعي سوى رسالة علمية بعنوان((أبو جعفر النحاس وأثره في الدراسة النحوية)) للاستاذ وهبة متولي سنة 1972ف قبل تحقيق هذا الكتاب.

ولأهمية الكتاب ومنزلته العلمية بين المصنفات في موضوعه رأيت أن ألقى الضوء على عدد من المسائل التي بها خلافات نحوية فهذا البحث يشتمل على عدد من أبواب النحو،وهى على النحو التالي:

1-الخلاف في العطف على الضمير دون توكيد:

الضمائر في العربية أقسام منها ما هو مختص بالرفع وآخر للنصب أو الجر ومنها ضمائر متصلة وأخرى منفصلة ومنها المستتر

وآخر بارز ولكل منها أقسام حددها اللغويون وأطالوا الحديث فيها مفصلا ، ومن هذه الضمائر ضمائر الرفع وهى قسمان ،متصلة نحو :واو الجماعة ، وألف الاثنين والتا المتحركة وياء المفردة المخاطبة ونون النسوة ونا المتكلمين الفاعلين،وضمائر أخرى منفصلة منها للغائب وأخرى للمخاطب وقسم ثالث للمتكلم.

وتحدث اللغويون عن العطف على الضمير المرفوع دون توكيد وانقسموا إلى قسمين، منهم من يرى جواز ذلك ومنهم من يمنعه أو يجوزه على قبح ولكل من الفريقين أسباب وعلل ففي قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾.[9]

أورد النحاس الخلاف حول العطف على الضمير في (أذهب)على النحو التالي: "عطف على المضمر الذي في (فاذهب) لأنك قد أكدته, ويُقبح عند البصريين أن تعطف على المضمر المرفوع إذا لم تؤكده".[10]

وفي هذه المسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين,[11] حيث يرى الكوفيون جواز ذلك واستدلوا بما جاء في كتاب الله وكلام العرب, قال تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [12] وقال الشاعر[13]☹

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ∴ ما لم يكن وأبٌ له لينالا

ففي قوله تعالى السابق, عطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى), وفي قول الشاعر عطف (أب) على الضمير المرفوع في (يكن).

وأما البصريون فيمنعون ذلك ويجوزونه على قبح, وعلتهم في ذلك أن الضمير إما أن يكون مقدراً أو ملفوظاً, وفي الحالتين عند العطف يكون عطف اسم على فعل وهذا لا يجوز عندهم.

ومن ذلك ما ورد في إعراب قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾.[14] فقد عطف (من صلح) على ضمير الرفع في (يدخلونها) على بعض الآراء.

2- الخلاف في العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض

من أقسام الضمائر في العربية ما يقع في محل جر ويرى بعض النحوين أنه لا يجوز أن يعطف على الضمير الذي يقع في محل جر إلا بإعادة الخافض ويرى قسم آخر جواز ذلك وبذلك قرئت (الأرحام)في سورة النساء الآية (1) بالجر والنصب.

أورد النحاس خلافاً للنحوين في هذا الموضوع عند إعراب الآية التالية من سورة النساء, قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾.[15] يتلخص الخلاف في الآتي[16]

1- قراءة الجمهور بعطف الأرحام على لفظ الجلالة, والعلة أن الضمير المخفوض لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض,[17] ولذلك قُرأ ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ [18]ولم يقل (وأخي).

2- قراءة حمزة بالخفض أي خفض (الأرحام), ورأى البصريين أنه لحن لا تحل القراءة به, أما الكوفيون فقالوا: "هو قبيح واستدلوا بما ورد في النثر والشعر على جوازه.[19]

3- يرى سيبويه أنه لم يعطف على الضمير المخفوض لأنه بمنزلة التنوين. [20]

4- قال أبو عثمان المازني: "المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الثاني, فكما لا يجوز (مررت بزيد وبك) لا يجوز (مررت بك وزيد), وما ورد في الشعر فهو مردود.[21]

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ∴ فاذهب وما بك والأيام من عجب[22]

وما أورده النحاس عن الكوفيين يحتاج إلى كثير من التحليل تأمل قوله: "وأما الكوفيون

فقالوا هو قبيح ولم يزيدوا على هذا, ولم يذكروا علة قبحه".[23]

وبالرجوع إلى الإنصاف نجد الكوفيين استدلوا على جواز العطف على الضمير المخفوض في خمس آيات وثلاث شواهد شعرية, ردها الأنبا ري كلها.[24]

3- الخلاف في جواز الفصل بين المؤكد والتوكيد:

ترد كثير من ألفاظ في العربية بها شئ من الغموض أو في دلالتها شك لدى السامع أو القارئ وبذلك يرد بعدها لفظ يؤكدها ويزيل الغموض والشك حيالها ويسمى هذا اللفظ توكيد والأول مؤكد. وللنحو ين خلاف في جواز الفصل بين التوكيد والمؤكد أورده النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكَ ذلك أدنى أن تقر أعينهن وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَينَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنّ....َ﴾.[25] جاء في الإعراب الآتي:[28]

القراءة بضم (كُلُّهُنّ) والتوكيد فيه لضمير الرفع, النون التي في (يرضين),

ويرى أبو حاتم وأبو إسحاق فتح (كُلّهن) بحيث يكون التوكيد لضمير النصب في أتيتهن, والفرّاء[27] لا يجيز أن يكون التوكيد لضمير النصب لأن المعنى لا يكون برضاء كل واحدة منهن، ووافق النحاس هذا الرأي.

والمتعارف عليه عند النحويين أنه يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير أجنبي, وبذلك يُرَجَّح رفع (كلّهن) على أنها توكيد لضمير الرفع في (يرضين)، والفاصل الموصول وصلته.[28]

4 - الخلاف في الجر على المجاورة:

الحكم العام في العربية لارفع دون رافع ولا جر دون جار وكذلك لانصب دون ناصب وقد ورد خلاف بين النحوين في الجر على المجاورة بمعنى أن اللفظ حكمه الرفع أو النصب لكن لمجاورته لاسم مجرور يجر مثله ويقولون عنه إنه مجرور بالمجاورة.

تحدث النحاس عن هذا الموضوع في إعراب قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لاَ يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلاَلُ الْبَعِيدُ﴾.[29]

نقل النحاس في إعراب (في يوم عاصف) رأبين حيث قال: "على النسب عند البصريين بمعنى ذي عاصف وأجاز الفرّاء أن يكون بمعنى في يوم عاصف الريح, وأجاز أيضاً أن يكون عاصف للريح خاصة ثم يتبعه يوم).[30] ثم استدل الفرّاء بقول النحويين "هذا جحر ضب خرب" بالجر على المجاورة, وما ورد من آراء يتخلص في الآتي:

البصريون يرون أن (عاصف) مضاف, والفرّاء يرى جواز أن يكون عاصف للريح ثم يتبعه يوم على ما جرى عند العرب بالجر بالمجاورة, ويرى النحاس غير ذلك فردّ على الفرّاء بقوله: "هذا مما لا ينبغي أن يحمل على كتاب الله جلّ وعزّ عليه, وقد ذكر سيبويه أن هذا من العرب غلط, والقول بأنهم إذا ثنّوا: هذان جحرا ضب خربان, لأنه قد استبان بالتثنية والتوحيد".[31]

وثمرة الخلاف أن البصريين يرون جر عاصف بالإضافة, والفرّاء يرى أن عاصف للريح فهو مرفوع أصلاً لكنه جرٌ بالمجاورة ليوم, وشبَّه المسألة بما يراه النحويون في "هذا جحر ضب خرب", ويرفض النحاس ما ذهب إليه الفرّاء بالجر على المجاورة, وبخاصة في كتاب الله.

أما الفرّاء فقد أكد رأيه –الجر بالمجاورة– بقول الشاعر:[32]

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلّهم ∴ أن ليس وصل إذا انحلت عُرى الذنب

فجر التوكيد (كلهم) لمجاورته الزوجات المضاف إلى (ذوي) والصحيح أن التوكيد لاسم منصوب وهو (ذوي).

5- الخلاف في ضمير الفصل مع النكرة والمعرفة:

الأسماء في العربية قسمان منهامايدل على معين ويسمى معرفة وله أقسام حددها اللغويون وقسم آخر لايدل على معين ويسمى نكرة، وضمير الفصل : هو الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر ليعلم من أول أمره أن ما بعد المبتدأ خبر لاصفة ويفيد ضربا من التوكيد ويسميه الكوفيون عمادا.

وأورد النحاس الخلاف بين الكوفيين والبصرين في ورود ضمير الفصل توكيدا للنكرة من حيث الجواز وعدمه في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمْ اللَّهُ بِهِ﴾.[33]

نقل النحاس في إعراب (أربى) رأيين, أحدهما للكسائي والفراء [34] ويمثلان المذهب الكوفي, ويعتبران (هي) عماداً و(أربى) خبر كان. أما الرأي الثاني للخليل وسيبويه[35] فيعتبران (أربى) خبر للمبتدأ (هي), والجملة الاسمية (هي أربى) خبر كان.[36]

أما الكسائي والفراء يعتبران قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ شبيه بقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً﴾ [37] فـ(هو) عماد و(خيراً) مفعول ثان لـ(تجدوه). وقد رفض الخليل وسيبويه هذا الرأي, والآيتان لا تشبه بعضهما بعضاً لأن المفعول الأول لـ(تجدوه) الهاء وهي معرفة, واسم كان (أمة) نكرة, ولا يجوز عندهما (ضمير الفصل) إلا مع المعرفة, وبذلك يكون الضمير (هو) في آية المزمل جائز, و(خيراً) المفعول الثاني لـ(تجدوه), أما في آيه النحل (هي) مبتدأ و(أربى) خبره والجملة في محل نصب خبر كان, لأن الضمير (هي) لا يجوز أن يكون فصلاً مع النكرة.

وهذا الموضوع, موضوع خلاف بين الكوفيين والبصريين, وهو توكيد النكرة لأن ضمير الفصل ما هو إلا توكيد, فيرى الكوفيون جواز ذلك ويمنعه البصريون.[38]

وقد ورد في التنزيل عدد من الآيات بها ضمير الفصل الذي يسميه الكوفيون بـ(العماد), تأمل مواضع الآيات التالية المحصورة في إعراب القرآن المنسوبة للزجاج.[39]

6- شروط عمل (إذن) وكتابتها:

(اذاً) من أدوات الجواب والجزاء واختلف في حرفيتها واسميتها وفي عملها وكتابتها[40] وقد أورد النحاس في إعراب قوله تعالى﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنْ الْمُلْكِ فَإِذًا لاَ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾. [41] ا لخلاف بين الكوفيين والبصرين في عملها وأورد الآتي:"فإن كانت أول الكلام وكان الذي بعدها مستقبلاً نصبت لا غير, وإن كان قبلها فاء أو واو جاز الرفع والنصب".[42] وحديث النحاس هنا أورد فيه كل ما يتعلق بـ(إذن)، ويتلخص في الآتي:

أ- الرأي الأول نقل عن سيبويه: "إذن في عوامل الأفعال بمنزلة أظن في عوامل الأسماء أي تلغى إذا لم يكن الكلام معتمداً عليها".[43]

وهذا الرأي تضمن حكم إذن وظن وأخواتهما، يعمل كل منهما إذا لم يكن هناك فاصل بينهما وبين معمولهما فـ (إذن) إن سبقت بالواو أو الفاء، فإن اعتبرا للاستئناف نصبت، وإن اعتبرا للعطف عطف المضارع بعدها على ما قبله فأهملت ورفع المضارع.

أما(ظن) وأخواتها فيلزمها الحكم نفسه من حيث الفصل وعدمه، فوجود لفظ له الصدارة يلي الناسخ فيفصل بينه وبين المفعولين معاً أو أحدهما، ويحول بينه وبين معموله الظاهر، ويُسمى بالفاصل وما بعده جملة وليس مفعولاً للناسخ.[44]

ب- نصبها للمضارع: وذكر شرطين لذلك؛ أولهما إن كانت أول الكلام، وثانيهما المضارع بعدها مستقبلاً، وأشارت كتب النحو إلى شروط أخرى هي[i] دلالتها على جواب مابعدها أو ما هو بمنزلة الجواب واتصالها بالمضارع مباشرة بغير فاصل بينها مع جواز الفصل بالقسم ولا النافية.[45]

ج- لقد تعرض للموضوع نفسه بقوله: "يجوز في غير القرآن فإذن لا تؤتوا الناس نفيراً, والناصب للفعل عند سيبويه (إذن) لمضارعتها أن، والناصب عند الخليل (أن) مضمرة بعد إذن ولا ينصب فعل عنده إلا بأن مظهرة أو مضمرة".[46]

د- ثم تعرض لكتابتها وأشار لرأي الفرّاء[47] أنها تكتب بألف وأنها منونة، والرأي الراجح في هذا أن القدامى يكتبونها (إذن) بالنون عدا ما أورده الفراء والمحدثون يكتبون العاملة بالنون وغير العاملة بالألف، والقدامى عللوا عدم كتابتها بالألف منونة لأن التنوين لا يدخل الحروف.[48]

7- إعراب الاسم بعد لولا:-

لولا من الأدوات التي لها عدة أوجه ، أن تدخل على جملتين لربط امتناع الثانية بوجود الأولى أو تكون للتحضيض والعرض أو للتوبيخ والتنديم وقد يستفهم بها.

هذا عن معناها أما عملها ففيه خلاف بين الكوفيين والبصرين أورده النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمْ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾.[49] قال النحاس: "رفع بالابتداء عند سيبويه,[50] ولا يجوز أن يظهر الخبر عنده, والكوفيون يقولون رُفع بلولا".[51] هذا ما أورده عن لولا، ونشير هنا إلى أسلوب أبى جعفر النحاس, وهو الاختصار وكأنه يخاطب متخصصاً.

ويرى النحويون في (لولا) رأيين، أحدهما بصري وينسب إلى سيبويه أن خبر (لولا) محذوف وجوباً يقدّر بـ(موجود), والرأي الآخر كوفي ويرون أنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عنه فلو ظهر-اى الفعل- لرفع الاسم[52] وقد أورد ابن هشام اختصاصات أخرى لـ(لولا) إضافة لما سبق، مجملها أنها تكون للتخصيص والعرض، وتكون للتوبيخ والاستفهام، وقد تكون نافية.[53]

8- الخلاف في إضافة الشيء إلى نفسه:

الإضافة قسمان ، لفظية وتأتى لتخفيف اللفظ أو لرفع القبح ومعنوية وترد للتخصيص أو التعريف وتكون بمعنى(اللام) أو(من) أو(فى) ، فصل النحويون فيها القول واختلفوا على جزئيات منها:إذا كان الاسمان المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد فهل يجوز إضافتهما؟ نقل لنا النحاس جزءا من هذا الخلاف في إعراب قوله تعالى: ...﴿.وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾.[54] قال النحاس نقلاً عن الفرّاء والكسائي والأخفش: "إن الدار هي الآخرة، أي أضيف الشيء إلى نفسه, واحتج الكسائي بقولهم: صلاة الأولى، واحتج الأخفش بقولهم: مسجد الجامع".[55]

وبعد عرض النحاس للآراء السابقة أبدى رأيه بصراحة بقوله: "إضافة الشيء إلى نفسه محال،لأنه إنما يضاف الشيء إلى غيره ليعرف به".[56]

وما أورده النحاس يميل فيه إلى الرأي البصري الذي يمنع إضافة الشيء إلى نفسه. أما الكوفيون فيجيزون ذلك إذا اختلف اللفظان، فالأصل في الآية السابقة (وللدار الآخرة خير), فالآخرة في المعنى نعت للدار, وما يُرى في هذا الموضوع، حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه، فالتقدير في الآية السابقة (ولدار الساعة الآخرة).[57]

10 –الخلاف حول بناء وإعراب الظروف التي تشبه إذ عند الإضافة أورد الآتي:

ترد ظروفٌ في العربية تلزم الإضافة هي (إذ) وما جرى مجراها من الزمن غير المحدود نحو(يوم،حين،وقت)واختلف النحويون في بناء وإعراب هذه الظروف وربطوا ذلك بما أضيفت إليه فإن كان مبنيا فيلزم بناؤها وإن كان معربا يختار الأعراب .

تحدث النحاس عن الخلاف فى ذلك عند إعراب قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾. [58]عن الظرف (يومئذ) وإعرابه قال النحاس: "من قرأ من خزي يومئذ, حذف التنوين وأضاف، ومن نَوَّن نصب يومئذ على أنه ظرف،ومن حذف التنوين ونصب... فله تقديران عند النحويين... إنه مبني لأن ظرف الزمان ليس الإعراب فيه متمكناً، فلما أضيف إلى غير معرب بني... وقال أبو حاتم: جعل (يوم) و(إذ) بمنزلة خمسة عشر".[59]

وقول النحاس هذا أجمل فيه ما يتعلق بإضافة (إذ وما جرى مجراها من الزمن غير المحدود)، فهذه الظروف تضاف إلى الجمل الاسمية والفعلية جوازاً، والمسألة بها خلاف على النحو التالي:

يرى الكوفيون وتبعهم الفارس وابن مالك صاحب الألفية، جواز الإعراب والبناء سواء أضيف الظرف إلى جملة اسمية أو فعلية، والمختار البناء إن أضيف إلى جملة صدرت بماضي، وما وقع قبل فعلها معرب، أو جملة اسمية فالمختار فيه الإعراب.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع أو جملة اسمية الاعراب، و يجوز البناء فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضي.

ومن خلال قول النحاس السابق "فلما أضيف إلى غير معرب بني", نستنتج منه أنه رجّح مذهب البصريين في هذا الموضوع.[60]

وقد استشهد على بناء الظرف المحمول على (إذ) نحو (حين،يوم، وقت،زمان) على جواز البناء والإعراب بقراءة السبعة في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [61]يرفع يوم على الإعراب والفتح على البناء, وقول الشاعر:[62]

على حينَ ألهى الناس جلّ أمورهم ∴ فندلا زريق المال ندل الثعالب

فيجوز في (حين) الفتح على البناء، والجر بالإعراب. وأما قوله نقلاً عن أبي حاتم: "جعل يوم وإذ بمنزلة خمسة عشر، معنى هذا أنه مبني في جميع أحواله كما يبنى خمسة عشر على فتح الجزئيين، وفي هذا الرأي تأييد لمذهب الكوفيين".

11– الخلاف في إعراب نداء ما فيه ال:

المنادى في العربية أقسام منه المفرد والمضاف والمشبه به والنكرة المقصودة، وغير المقصودة ولكل أحكام حددها النحويون في إعراب الاسم المسبوق بالألف واللام عند ندائه مع اتفاقهم على أن يسبق بأداة التنبيه (أيها)إن كان مذكراو(أيتها) إن كان مؤنثا).

وقد أورد النحاس هذا الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعْ الْكَافِرِينَ...﴾.[63] أورد النحاس أقوال النحاة حول إعراب نداء ما فيه (ال) بقوله: "ضممت أياً لأنه نداء مفرد والتنبيه لازم لها, والنبي نعت (لأي) عند النحويين إلا الأخفش فإنه يقول: إنه صلة لأي.... وأجاز بعض النحويين النصب".[64] وما أورده النحاس يدور حول الآتي:

أ– أي منادى مبني على ما يرفع به وبذلك رفع لأن أي هنا معربة.

ب– الهاء للتنبيه لأنها ملازمة لأي في هذا الباب.

ج- النبي منادى معرف بالألف واللام وبذلك سبق بأي وإعرابه نعتاً لأي فهو مرفوع على رأي النحويين.

د- يرى الأخفش أن (النبي) ليس نعتاً بل صلة لأي.

ردّ النحاس على الأخفش بقوله: "وهو خطأ عند أكثر النحويين لأن الصلة لا تكن إلا جملة"،[65] وما أشار له الأخفش يعود إلى أن الكوفيين يسمون نعت النكرة صلة لها.

هـ- قوله أجاز بعض النحويين النصب هذا رأي المازني الذي أشار فيه إلى جواز قولك (يا زيدُ الطريفَ), فيجوز أيضاً (يا أيها الرجلَ) بالنصب على محل أي، لأنه مفعول به في الأصل.[66]

12- الخلاف في بناء (قبل وبعد):

قال تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بالدِّين﴾.[67] تحدث النحاس عن إعراب (بعد) فقال: " النحويون يجمعون على أن (قبل) و(بعد) إذا كانا غايتين فأصلهما إلا يعربا",[68] ومعنى الغاية: ما ينتهي إليه كل شيء، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه،لأنه الذي يتم به الكلام، فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معناهاصارت هي غاية الكلام.[69]

وقد علل النحويون سبب بنائها وهو تعريفها بالإضافة دون الألف واللام، وهو سبيل تعريف أكثر الأسماء، ونقل النحاس قول علي بن سليمان في بنائها وهو "لما كانتا متعلقتين بما بعدهما... ولم يتصرفا بوجوه الإعراب، ولم يتمكنا، وجب لهما البناء".[70]

وأما وجوب الحركة لهما ففيه أقوال للبصريين وللكوفيين، فرأي البصريين جاء على لسان سيبويه حيث قال: "وأما المتمكن الذي جُعل في موضوع غير المتمكن فقولهم: (أبدأ بهذا أولُ)، و(يا حكمُ أقبل)، وشرح هذا أن(أول)،(وقبلُ, وبعدُ)، لما وجب ألاّ يعربا في موضع، وقد كنّ يعربن في غيره كره أن يخلين من حركة فَضُمِمْنَ".[71]

وأما علة الضم دون الفتح والجر، فعللله البصريون بقولهم: "إن الظروف يدخلها النصب والخفض إذا لم تعتل فلا يدخلها الرفع، فلما اعتلت ضمت لأن الضمة من جنس الرفع الذي لا يدخلها في حال سلامتها، وقبل لما أشبهت المنادي المفرد أعطت حركته (وهو البناء على ما كان يرفع به)، ولما كانت غاية، أعطيت غاية الحركات (وهو الضم).[72]

أما الكوفيون فيرى زعيمهم الفرّاء أن تَضَمَّنَّ معنيين (لقبل وبعد) هو سبب ضمهما, ويقصد بالمعنيين معناهما في نفسهما ومعنى ما بعدهما وهو المضاف إليه، وبذلك أعطيت أثقل الحركات وهو الضم.[73]

وفي آخر المسألة نقل النحاس رأي هشام وهو قوله: "لم يجز أن يفتحا فيكونا كأنهما مضافتا إلى ما بعدهما، ولا يكسران فيكونان كالمضاف إلى المخاطب، فلم يبق إلا الضم".[74]

وتتلخص المسألة في الآتي: أن (بعد) معناها الدلالة على تأخر شيء عن آخر في زمانه ومكانه، وهي "ظرف زمان لازم الإضافة",[75] وهي معربة في جميع أحوالها عدا حالة واحدة تبنى فيها على الضم، وهي حين تضاف ويحذف المضاف إليه ويُنْوَى معناه، فتكون مبنية على الضم في محل نصب، أو مجرورة بمن في محل نصب،[76] نحو: (أرى التخلق بالخلق الكريم قبلُ حصولك على الشهادة)، أو (حصولك على الشهادة بعد التخلق بالخلق الكريم)، ويجوز تقدير من قبلهما من قبل، من بعد.

13- الخلاف في تقديم لام الابتداء على موضعها.

اللام في العربية لها أحكام عديدة وهذه الأحكام مرتبطة بنوعها عاملة أوغير عاملة ومن أقسام اللام غير العاملة لام الأبتداء وفائدتها توكيد مضمون الجملة وحكمها أن تقع

في أول الكلام وهناك ما يوجب تأخيرها وفي هذا خلاف أورده النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَضُرُّهُ وَمَا لاَ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلاَلُ الْبَعِيدُ يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾.[77] وحول اللام المتصلة بالموصول (من) نقل النحاس الأقوال التالية:

1- "قول الكسائي: إن اللام في غير موضعها وأن التقدير يدعو من لضره أقرب من نفعه"،[78] فمن مفعول يدعو وضره أقرب مبتدأ وخبره, والجملة صلةا لموصول، ورد النحويون هذا القول لأن لام الابتداء لم يعهد فيها التقديم عن موضعها, قال النحاس رداً على الكسائي: "ليس للام من التصريف ما يوجب أن يجوز فيها تقديم وتأخير".[79]

2- في الكلام حذف، والمعنى: "يدعو لمن ضره أقرب من نفعه إلهاً"، نسب هذا القول إلى محمد بن يزيد، وهو قريب من قول الأخفش سعيد، (يدعو بمعنى يقول)، و(من) مبتدأ وخبره محذوف، والمعنى: "يقول لمن ضره اقرب من نفعه إلهاً".[80]

والقول الثاني يدور حول مطلوب (يدعو) لمن أعرب (من) مبتدأ، وقد أورد ابن هشام فيه الأقوال التالية:[81]

أ- لا مطلوب لـ(يدعو), والوقف عليها، وهي توكيد ليدعو في الآية السابقة، وفي هذا القول خلاف حول الأصل عدم التوكيد، وألا يفصل المؤكد عن مؤكده وبخاصة التوكيد اللفظي.

ب- مطلوب (يدعو) مقدم عليه وهو (ذلك هو الضلال)، على أن ذلك موصول وما بعده صله والتقدير (يدعو الذي هو الضلال البعيد)، وقد رد البصريون ذلك لأن (ذا) لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين.

ج- مطلوب (يدعو) محذوف والأصل يدعوه، والجملة حال، والمعنى: "ذلك هو الضلال البعيد مدعواً ".

د- مطلوب (يدعو) الجملة يعده, واختلف في ذلك على قولين:

1- يدعو بمعنى يقول، والقول يقع على الجمل.

2- يدعو ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب،[82] يظن أو يسمّى، فكأنه قال: "يسمّى من ضره أقرب من نفعه إلها"، وهذا ما أشار إليه النحاس في قول محمد بن يزيد: وهناك من يرى بزيادة هذه اللام، لكن رده ابن هشام بقوله: "هذا مردود لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه".[83]

14- الخلاف في حذف حرف العلة من الفعل بدون جازم.

الفعل المضارع صحيح أومعتل ولكل منهما أقسام وهو معرب في أغلب أحواله ويبنى في حالتين وأما عن إعرابه فيجزم إن سبق بأداة جزم أو وقع في جواب الطلب وينصب إن سبق بأداة نصب ظاهرة أو مقدرة بعد حروف حددها النحويون، وورد خلاف بين النحوين فى جزمه بدون جازم تناول النحاس هذا الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾.[84]الحديث في الآية السابقة عن يوم القيامة, والفعل (يأتي) فيه قراءتان, لأهل المدينة وأبى عمرو والكسائي بإثبات الياء في الإدراج وحذفها في الوقف، أما أبي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما قرآ بإثبات الياء في الوقف والوصل، قال النحاس: "إن جماعة من النحويين قالوا لا وجه لحذف الياء ولا يجزم الشيء بدون جازم".[85] وقد علل الكسائي الوقف على الفعل يأتي بدون ياء،وقاس المسألة على الفعل السالم حيث يوقف عليه المجزوم، فحذف الياء كما تحذف الضمة، وقد احتج أبو عبيدعلى حذف الياء بحجتين، أولهما أنه رآه في مصحف عثمان بغير ياء، والثاني أنها لغة هذيل, يقولون ما أدْر، وقد ردّ أبو جعفر على هذه الآراء بقوله: "أما حجته بمصحف عثمان فشيء يرده عليه أكثر العلماء (لأنه) قد ذهب،

وأما الحجة بقولهم: ما أدْر فلا حجة فيه لأن هذا الحرف قد حكاه... سيبويه (وهو) كثرة الاستعمال"،[86] ثم استشهد النحاس مما ورد في معاني القرآن للفرّاء بقول الشاعر:[87]

كقاك كف ما تليق درهماً .·. جوداً وأخرى تعط بالسيف الدماء

فقد ورد الفعل (تعطي) بدون ياء، ومن خلال ما عرضه النحاس يظهر أن ردّه على اللغويين كان قوياً وبدون تردد, لكنه لم يرجح أي الآراء رغم ورود عدة أقوال في حذف الياء وإثباتها والتعليل لكل رأي.

والمتعارف عليه أن المضارع معرب ومبني, ومن أحوال إعرابه الجزم، وجزمه قد يكون بحركة ظاهرة وهي السكون أو حذف النون أو حذف حرف العلة، ومواطن جزمه إما أن يكون مسبوقاً بأداة جزم أو وقع في جواب الشرط أو جواب الطلب،[88] وهذه الحالات جميعاً لم تنطبق على الفعل الوارد في الآية السابقة، وعليه وردن تجاه تلك الآراء بأدلتها.

15- الخلاف في فعل الأمر من حيث الأعراب والبناء:-

فعل الأمر مادل على طلب حصول الشيء في المستقبل وهو مبنى في جميع أحواله، ويرى الكوفيون أنه معرب وتناول النحاس خلاف النحويين في هذا الموضوع عند إعراب قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [89] ذكر النحاس أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب وبناء فعل الأمر (اقرأ)

وما شابهه, فيرى البصريون أنه مبني غير معرب, وعلتهم أنه لا يضارع الأسماء فيعرب، وبذلك هو مبني على السكون.[90]

أما الكوفيون فيرون أنه معرب فهو في محل جزم، والعامل فيه لام محذوفة, وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [91] في قراءة من قرأ بالتاء (فلتفرحوا)،[92] والمعنى عندهم افرحوا, فالفعل معرب في موضع جزم عندهم.[93]

هذا ما أورده النحاس وهو نقل لآراء البصريين والكوفيين دون تدخل منه أو ترجيح أحد الآراء على الآخر.

وأماإعراب بقية الآية (الذي خلق) أورد النحاس ثلاثة أقوال, أولها في موضع خفض نعت لربك, والثاني في موضع رفع فقد أضمرمبتدأ, والمعنى: "هو الذي خلق"، والقول الثالث في موضع نصب بإضمار فعل تقديره أعني الذي خلق, وهي أوجه سليمة لا تحايد الصواب.

16- الخلاف في جواز وقوع الجملة فاعل:-

الجمل قسمان فعلية واسمية وهما ماحسن الوقوف عليه ويؤدى معنى كاملا وأجاز النحويون أن تحل كل منهما محل الأسم المفردفى كونه خبرا أو حالا أو مفعولا به أو مضافا إليه أو جوابا للشرط أو نعتا أو معطوفة على جملة أخرى ويسمي النحويون هذا القسم: الجمل التي لها محل من الأعراب [94] وحدث خلاف في وقوع الجملة فاعلا تناول النحاس هذا الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾.[95] نقل النحاس رأي سيبويه في موقع الجملة (هذا الذي كنت به تكذبون)، ويرى أنها في محل رفع نائب فاعل للفعل يقال، وقاس المسألة على موقع الجملة التي في محل رفع فاعل على رأيٍ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾،[96] فيرى بعض النحويين أن جملة (ليسجننه) في محل رفع فاعل.[97]

وبالتمعّن في موقع الجملتين نجد الأولى من سورة المطففين أصلها مفعولاً به ثم بني الفعل للمجهول وحلت محل الفاعل، وهذا جائز, ومنه قول الشاعر:[98]

إذا قيل أي الناس شرّ قبيلة .·. أشارت كليب بالأكف الأصابع

فجملة (أي الناس شرّ قبيلة) في محل رفع نائب فاعل.

أما الجملة من سورة يوسف فلا يجوز أن تحل محل الفاعل، لأن الفاعل لا يجوز أن يكون جملة.[99]

وقد وردت عدة أوجه في إعراب (ليسجننه)، أولها أن المصدر المنسبك من أن المضغمة بعد اللام والفعل هو الفاعل والتقدير "بدا لهم سجنه".

والوجه الآخر أن الفاعل مصدر (بدا) وهو مضمر ، والمعنى "بدا لهم بداءٌ".[100]

17- الخلاف في إعراب أي الموصولة:

أي على قسمين تكون حرفا واسما فالاسمية من الألفاظ الملازمة للإضافة ولها خمسة أقسام (استفهامية وشرطية وصفة وحال وموصولة .)وكل قسم له أحكامه ومن هذه الأقسام (أي) الموصولة التي تناول النحاس بعض أحكامها في إعراب قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمْ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً﴾.[101] ففي إعراب (أيّهم أقرب) نقل النحاس الآراء التالية:[102]

أ- أيّهم مرفوع بالابتداء و(أقرب) خبره.

ب- يجوز أن يكون (أيّهم) بدلاً من الواو في (يبتغون)، ويكون بمعنى الذي،والتقدير "يبتغي الذي هو أقرب الوسيلة"، وأُضمرت (هو).

ج- يرى سيبويه في التقدير السابق (أي) مبنية على اعتبار أنها موصولة محذوف صدر صلتها, وهذا ما يراه البصريون،[103] وقد تكرر هذا الرأي عند سيبويه في إعراب آية (69) بسورة مريم (أيهم أشدّ). قال النحاس: "وما علمت أن أحداً من النحويين إلا وقد خطّأ سيبويه في هذا".[104]

ويرى النحويون أن (أي) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها تكون مبنية على الضم في جميع أحوالها، أما إذا لم يتوفرفيهاالشرطان السابقان فهي معربة،[105] واستشهد بقول الشاعر:[106]

إذا ما لقيت بني عامر ∴ فسلم على أيُّهم أفضل

فـ(أي) في البيت مبنية على الضم في محل جر بعلى، والتقدير "فسلم على أيهم هو أفضل". أما النحويون فيرون أن (أي) في هذا الموضع مرفوعة على الحكاية، واستشهد الخليل على هذا الموضوع بقول الشاعر:[107]

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل ∴ فأبيت لا حرج ولا محروم

أي "فأبيت بمنزله الذي يقال له: لا هو حرجٌ ولا محروم".

18- الخلاف في أن يكون الاستثناء من المحذوف

الاستثناء في العربية باب واسع ويشتمل على مستثنى ومستثنى منه وأداة الاستثناء ولكل قسم من هذه الأقسام أحكام فصل فيها النحويون القول واختلفوا على بعض منها واتفقوا على بعضها ومما اختلفوا فيه الاستثناء الوارد في قوله تعالى: ﴿إِنِّي لاَ يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلاَّ مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.[108] أورد النحاس أقوالاً في الاستثناء الوارد في الآية،

ثم وجّه كل قول حسب ما يقتضيه الحال على النحو التالي:[109]

أ- الاستثناء ليس من الأول في موضع نصب.

ب- يرى الفرّاء[110] أن الاستثناء من محذوف، والمعنى: "إني لا يخاف لدي المرسلون إنما يخاف غيرهم، إلا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء فإنه يخاف"، وعلى هذا يكون الاستثناء منقطعاً.

ج- القول الثالث زعم فيه الفرّاء أن بعض النحويين يجعل إلا بمعنى الواو،[111] القول الأول لا لبس فيه، فالمستثنى هو الاسم الموصول (من) في موضع نصب وهو استثناء منقطع، المستثني ليس من جنس المستثنى منه، ومعنى ذلك أن المستثنى منه وهم "المرسلون في طاعتهم وإيمانهم وقولهم وفعلهم ليسوا مثل غيرهم"، والمستثنى وهو الاسم الموصول الدال على الظالمين والذين بدلوا أعمالهم الحسنة

بالسيئة، وهذا لا يكون في حق الرسل، وبذلك ليسوا منهم، وعلى هذا يعد الاستثناء منقطعاً ويجوز فيه أن يكون بدلاً من الفاعل (المرسلون) في محل رفع على رأي بني تميم.[112]

والقول الثاني والثالث ردهما النحاس بقوله: "استثناء محذوف محال لأنه استثناء من شيء لم يذكر.... وهذا ضد البيان، والمجيء بما لا يعرف معناه، وأما كان إلا بمعنى الواو فلا وجه له ولا يجوز في شيء من الكلام, ومعنى(إلا) خلاف معنى (الواو)".[113]

وبمناسبة معنى الواو وما تفيده من معنى, فلا يوجد وجه من الوجوه تلتقي فيه مع إلا، فلا أدري ما الوجه الذي زعمه الفرّاء في ذلك.[114]

هناك وجه واحد من حيث عمل كل منهما يلتقيان فيه، وهو ما بعد إلا في الاستثناء المنصوب على الاستثناء في بعض أقسام الاستثناء، وما بعد الواو منصوب في باب المفعول معه، هذا ما يلتقيان فيه, لكنه بعيد عما في الآية رغم أن المعنى الذي أورده الفرّاء يتمشى مع السياق العام ويجيزه إذا كانت الواو للعطف وليس للمعية.

19- الخلاف في إعراب الاسم المنصوب قبل فعل (الاشتغال):

الاشتغال في النحو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل مشتغل بضميره ، بحيث لو فرغ هذا الفعل لنصبه ، والمسألة فيها خلاف تعرض له النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾.[115] جاء في إعراب (القمر) على لسان النحاس: "يكون تقديره وآية لهم القمر، ويجوز أن يكون القمر مرفوعاً بالابتداء, وقرأ الكوفيون (والقمرَ) بالنصب على إضمار فعل".[116]

وفي قول النحاس هذا ثلاثة أوجه للإعراب, وجهان برفع القمر, والثالث بنصبه. أما الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره "وآية لهم القمر", والوجه الثاني للرفع أن القمر مبتدأ خبره ما بعده وهو (قدرناه), وهذا واضح في قول النحاس السابق. أما من قرأ بالنصب فعلى تقدير فعل(أي)(وقدرنا القمر قدرناه), وبذلك فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور الذي اشتغل بضميره.

وما يراه النحويون في وجه النصب على خلاف، فالبصريون يرون أن الاسم المتقدم على الفعل انشغل بضميره يعربونه مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور, وهذا ما حدث في الآية, لكن النحاس نسبه إلى الكوفيين. ويرى الكوفيون أنه من باب الاشتغال أيضاً لكن ناصبه الفعل المذكور.[117]

20- الخلاف في حذف حرف الاستفهام:

قال تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾.[118] فقد ورد في قوله تعالى: (وقالت عجوز عقيم) وجهان، الأول بإضمار فعل والمعنى "أتلد عجوز".

والوجه الثاني قول أبى إسحاق: قالت أنا عجوز عقيم أي فكيف ألد. والقولان السابقان ليس للنحاس فضل إلا في نقلهما، وقد علّق على الأول بقوله: "هذا خطأ لأن حرف الاستفهام لا يحذف".[119]

ويميل النحاس في هذا الموضوع إلى القول الثاني،وهو قول أبى إسحاق. وقول النحاس هذا "حرف الاستفهام لا يحذف" فيه نظر، فقد أجيز حذف همزة الاستفهام في مواضع،[120] منها آي الذكر الحكيم،[121] والشعر.... تأمل على سبيل المثال قول الشاعر:[122]

بدا لي منها معصماً حين تجمرت ∴ وكف خضيب زينت ببنان

فوالله ما أدري وإن كنت دارياً ∴ بسبع رمين الحجر أم بثمان؟

أراد "أبسبع رمين الحجر أم بثمان" فحذف همزة الاستفهام.

21- هل يقع بعد لولا غير المبتدأ؟

يرى النحاس في سياق تناوله لأعراب قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.[123] إن ورود الضمير المتصل بعد لولا جائز ويقول عن هذا الموضوع : "هذه اللغة الفصيحة ومن العرب من يقول لولاكم حكاه سيبويه، وتكون حرف جر خاص بالضمير المتصل وترفع المظهر بعدها بالابتداء وتُحذف خبره، ومحمد بن يزيد يقول: لا يجوز (لولاكم) لأن المضمر عقب المظهر, فلما كان المظهر مرفوعاً بإجماع، وجب أن يكون المضمر أيضاً مرفوعاً".[124]

هذا ما جاء على لسان النحاس, وفي حديثه هذا عرض رأيين، أحدهما لسيبويه حيث يرى أن (لولا)(تجر المضمر), وبذلك يجوز أن يأتي بعدها ضمير في موضع جر,[125] على خلاف من قال لا يأتي بعدها إلا المبتدأ وخبره يحذف، وفي هذه الحالة لا يأتي بعدها إلا ضمير في موضع رفع[126] كما ورد في الآية السابقة.[127]

22- الخلاف في أن يعمل عاملان في اسم واحد؟. (التنازع)

قال تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾.[128] نقل النحاس وجهاً آخر في إعراب (يرى) بفتح الياء, وهو غير جائز عند الكوفيين لأن (سعيه) يعمل فيه عاملان (أنّ) و(يرى)، وأجاز ذلك البصريون على إضمار الهاء في (يرى), والتقدير "أن سعيه سوف يراه".

وشبّهت المسألة بقولهم "أن زيداً ضربت"، فمنع الكوفيون هذا التركيب، وأجازه الخليل وسيبويه.[129] ومما يشبه هذه الآية قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾،[130] فكل عمل فيه (إن وخلق).

23- الخلاف في إعراب (ما) بعد نعم وبئس وساء:

نعم وبئس وساء أفعال استخدمها العرب في المدح والذم وكذلك حبذا ولاحبذا وتختص بأحكام فصّل النحويون فيها القول ، ولابد من فاعل ومخصوص بالمدح والذم لهذه الأفعال واختلف النحويون في إعراب (ما) التي تأتي بعد (بئس وساء ونعم) أورد النحاس جزءا من هذا الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.[131] أورد النحاس في إعراب (ما) عدة أقوال:

أ- نقل عن أبى إسحاق أن (ما) لها تقديران, إما أن تكون في موضع نصب بمعنى "ساء شيئاً يحكمون"، أو في موضع رفع بمعنى "ساء الشيء حكمهم"، والتقديران السابقان تكون فيهما (ما) اسميه في الأول تميز لفاعل ساء المضمر.[132]

وفي التقدير الثاني إما أن تكون فاعل ساء أو هي المخصوص بالذم،وهذا ما يراه النحويون في (ما) بعد أفعال المدح والذم.[133]

ب- تقدير أبى الحسن بن كيسان أن تكون (ما) مع (يحكمون) بمنزلة شيء واحد، والمعنى: "ساء حكمهم". جاء في الجني الداني: "وإن كان لا يحسن في الكلام".[134] ، والتقدير الثاني: أن تكون (ما) لا موضع لها من الإعراب، وقد قامت مقام الاسم (لساء)، وعلى هذا التقدير يجب أن يكون بعدها اسم يعرب فاعلاً لـ(ساء)، وبذلك يكون تقدير أبى الحسن هذا مردود، قال النحاس عن ذلك: "وأنا أختار أن أجعل لـ(ما) موضعاً في كل ما أقدر عليه".[135] ، ومن هذا الباب أيضاً إعراب أول سورة المنافقين، الآية (25)، ...﴿. إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

24- الخلاف في إذا اجتمعت (أما) و(إن) فالجواب لأي منهما.

في العربية أدوات تسمى أدوات الشرط تعلق شئ بشي بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني وهو أسلوب لغوي له مكوناته وأركانه يتكون من أداة وفعلان الثاني منهما يترتب حصوله على حصول الأول[136] ومن هذه الأدوات (أما، إن) واجتماعهما في جملة واحدة يترتب عليه خلاف في الجواب يخصص للأداة الأولى أو الثانية تناول النحاس هذا الموضوع في إعراب قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ﴾.[137] ورد في الجواب المرتبط بالفاء في المواطن الثلاث من الآيات السابقة ما يأتي:

أ- يرى الأخفش والفرّاء أن الجواب (لأ ما) وأن وجوابها واحد وهو الفاء وما ارتبطت به, وهو (فروح، فسلام، فنزل).

ب- أما قول سيبويه فإن (إنْ) لا جواب لها، لأن بعدها فعلاً ماضياً وهو(كان)، وشبّهه المسألة بقولنا: "أنا أكرمك إن جئتني"، فكما حذف جواب (إن) في المثال،حذف في الآية.

ج- والقول الثالث لمحمد بن يزيد أنّ جواب (إنْ)محذوف لأن بعدها ما يدل عليه.[138]

د- ويرى الفارسي غير ذلك، حيث جعل الجواب لـ(إن)، وجواب (أما) محذوف.[139]

والنحاس عرض الآراء السابقة دون ترجيح أحدها، والقول الراجح ما يراه أغلب النحويين الجواب (لأمّا) بعدة استدلالات منها:

يرى ابن هشام أنه يجوز أن يفصل بين (أمّا) وجوابها بعدة أشياء، منها الشرط، فـ(إنْ) في الموضع السابق شرط فصل به بين (أمّا) وجوابها المرتبط بالفاء.[140]

وجاء في الجني الداني عن (إنْ): "إذا ألغيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال،ولا يليها من الأفعال إلا النواسخ".[141] وبذلك يرجح المرادي الغاء خبر (إنْ) في هذا الموضع، والجواب (لأمّا).

الخاتمة

هذه نماذج من قضايا الخلاف النحوي في العربية قدمتها في دراسة لبعض ما تناوله النحاس يتبين من خلالها أن الخلاف ليس من أجل الخلاف، بل له أسباب مختلفة ترجع إلى عوامل متعددة في اللغة بالإمكان حصرها وذكر نماذج لها منها: الوقف والوصل واختلاف علامات الأعراب ، وتعدد استعمال بعض الأدوات النحوية، والتداخل بين بعض المصطلحات اللغوية ، والحذف والتقدير ، ومراعاة المعنى،وكل عامل من هذه العوامل يصلح أن يكون بحثا مستقلا يتضمن مسائل عدة تحدث عنها اللغويون منذ بدايات الخلافات الغوية سواء في النحوأو بعض الدلالات للألفاظ.

الهوامش

- القرآن الكريم (مصحف الجماهيرية) .

1- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطى،تـ محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة 362/2

2- ينظر تاريخ الأدب العربي ، العصر العباسي الأول ، شوقي ضيف ،طـ 7 ، دار المعارف ،الحياة الاجتماعية44

3- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين الصفدى ، اعتناء إحسان عباس 1969م362/7

4- طبقات النحويين والغويين ، لأ بـــي بكـــر الزبيدى، تـــ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الخانجى مصر ص 239
5-المرجع السابق والموضع السابق
6- النحو وكتب التفســير، إبــراهيم عبــد الله رفيدة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان طــرابلس ، الجماهيريــة الطبعــة 1984/2م 472/1
7- المرجع السابق 128/1
8- إعراب القران ،لأبى جعفر النحاس، تـــ زهير غازي زاهد ، عــالم الكتــب ، مكتبــة النهضة العربية بيروت ، لبنان 165/1
9- سورة المائدة الآية 26
10- 15/2
11- ينظر الأنصاف في مسائل الخلاف ، عبد الرحمن محمد الأنبارى ، تـــ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر مسألة 66 ،474/2
12- سورة النجم الآيتان 6،7
13- هذا البيت لجرير يهجو فيــه الأخطــل ، ينظر ديوان جرير، تـــ محمد إسماعيل الصادي ، دار الأندلس للطباعة ، بيروت .
14- سورة الرعد الآيتان 24، 25
15- سورة النساء الآية (1)
16- 431/1
17- ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، شرح محمد محي الدين عبد الحميد ،مطبعــة السعادة ، مصر 240/1
18- سورة الأعراف الآية 151
19- ينظر الأنصاف فــي مســائل الخــلاف ،مرجع سابق مسألة65 463/2
20- ينظر الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق وشرح عبــد الســلام محمد هارون ، دار القلم ، 1966 م 380/2
21- ينظر الأنصاف مرجع سابق 463/2
22- ورد الشاهد غير منسوب فــي الكتــاب 383/2 ، وابن عقيــل رقــم 298 ، وخزانــة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر عمر البغدادي ، المطبعة الأميرية ، ببولاق 338/2
23- 431/1
24- ينظر الأنصاف مسألة 65 463/2
25- سورة الأحزاب الآية 51
28- 321/3
27- ينظر معاني القرآن ،لأبي زكريا الفــراء تـــ أحمد يوسف نجــاتي وآخــرون ، ط دار السرور 436/2
28- ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني دارا حياء الكتــب العربية 92/2
29- سورة إبراهيم الآية 21
30- 367/2
31- المرجع نفسه والموضع
32-البيت لأ بي الغريب وهو إعرابــي أدرك العباسين ، الخزانــة مرجــع ســابق 325/2 ومعاني القرآن للفراء 75/2
33- سورة النحل الآية 92
34- ينظر معاني القرآن للفراء ، مرجع سابق 113/2
35- ينظر الكتاب لسيبويه 395/1
36- 407/2
37- سورة المزمل الآية 20
38- ينظر الأنصاف مرجع سابق مســألة 63 451/2
39- ينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج تـــ إبراهيم الأبيــاري ، دار الكتــاب العربــي ، المصري ،القاهرة ط 4 1999م الباب الثــاني والعشرون 539/2
40- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لأبــن هشام الأ نصاري تـــ مازن المبــارك ومحمــد علي حمد الله ، مراجعة ســعيد الأفغــاني دار الفكر بيروت ط 3، 1972م 30/1
41- سورة النساء الآية 52
42- 463/1

43- 12/3
44- ينظر حاشية الصبان باب ظن وأخواتها ، وشرح ابن عقيل 433/1
45- ينظر شرح المفصل 14/9
46- 463/1
47- 129/2
48- 463/1
49- سورة النساء الآية 82
50- 279/1
51- 475/1
52- الأنصاف مسألة 10 70/1
53- ينظر مغني اللبيب 359/1
54- سورة يوسف آية 109
55- 347/2
56- الموضع نفسه
57- ينظر الأنصاف مسألة 60 438/2 وشرح ابن عقيل 43/2
58- سورة هود الآية 65
59- 291/2
60- شرح ابن عقيل سابق 58/2
61- سورة المائدة الآية 121
62- نسب الشاهد للأعشى همدان الكامل في اللغة والنحو والصرف لأبي العباس المبرد ،تـ زكي مبارك ط عيسى الحلبي ، القاهرة 157 وشرح ابن عقيل 566/1
63- سورة الأحزاب الآية (1)
64- 301/3
65- المرجع السابق والموضع السابق
66- ينظر أسرار العربية، عبد الرحمن محمد الأنبا ري ، تـ بهجة البيطار، مطبعة الترقي ، دمشق 1957م 229، والأنصاف مسألة 45، 327/1
67- سورة التين الآية 7
67- 257/5
68- شرح ابن عقيل 85/4
69- 258/5
70- الكتاب لسيبويه 286/3
71- 258/5
72- 319/2 ،320
73- 258/5
74- همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، مطبعة السعادة ، مصر ،109/1
75-ينظر الكتاب لسيبويه 286/3
76- سورة الحج الآيتان 12،13
77- 89/3
78- الموضع السابق
79-الموضع السابق
80-مغني اللبيب 308/1
81- لام ابتداء تعلق الفعل الذي قبلها عن العمل إذا كان من أفعال القلوب ، الجني الداني في حروف المعاني ، للحسن بن القاسم المردي تـ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، ط 2 ، 128
82- مغني اللبيب 308/1
83- سورة هود الآية 105
84- 302/2
85- 302/2
86- ينظر معاني القرآن للفراء 27/2 ، 118، الشاهد غير منسوب اللسان مادة عطي
87- ينظر شرح بن عقيل باب إعراب المضارع 341/2
88- سورة العلق الآية 1
89- 261/5 والأنصاف في مسائل الخلاف للأنبا ري 524/2
90- سورة يونس الآية 58
91- الحجة في القراءات السبع للأمام ابن خالوية تـ عبد العال سالم مكرم ،مطبعة دار الشروق ،بيروت لبنان ط 4 ، 182

92- ينظر الأنصاف للأنباري 524/2
93- ينظر الأعراب عن قواعد الأعراب ، لأبن هشام الأنصاري تـ رشيد عبد الرحمن العبيدي ، دار الفكر ، بغداد ط 1 1970م 63
94- سورة المطففين الآية 17
95- سورة يوسف الآية 35
96-329/2 ، 179/5
97- الشاهد للفرز دق ، انظر ديوانه ، وشرح ابن عقيل 39/2
98- ينظر مغني اللبيب 536/2
99- ينظر الأعراب للنحاس 329/2 ، التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري تـ على محمد البجاوي ، دار الشام للتراث ، بيروت لبنان 1976م 732
100- سورة الإسراء الآية 57
101- 428/2
102- ينظر الكتاب لسيبويه باب (أي) 398/2 والأنصاف للأنبا ري مسألة102 709/2
103 - 24/3
104- شرح بن عقيل مرجع سابق 161/1
105- البيت لغسان بن وعلة بن مرة بن عباد من المخضرمين استشهد به في شرح المفصل،لموفق الدين بن يعيش،مطبعةادارةالطباعة المنيرية، مصر463،والخزانة للبغدادي522/2 وابن هشام في المغني رقم124 وابن عقيل رقم33
106- ينظر الكتاب سيبويه 399/2
107- سورة النمل الآيتان 10،11
108- 200/3
109- 287/2
110- ينظر المرجع السابق والموضع نفسه
111- ينظر شرح بن عقيل 597/1
112- 200/3
113- ينظر الجني الداني في حروف المعاني لحسن بن القاسم المرادي مرجع سابق 153، ومغني اللبيب لأبن هشام 482
114- سورة يَس الآية 38
115- 394/3
116- ينظر الأنصاف في مسائل الخلاف للأنبا ري مسألة 82/1
117- سورة الذاريات الآية 29
118- 244/4
119- ينظر مغني اللبيب 19/1
120- ينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج في باب ما جاء في التنزيل وقد حذف منه همزة الاستفهام 352/1 فقد عدد ، عدة مواضع هي ، البقرة 6،7، 2 الأنبياء 87 ،الشعراء22، الأنعام 76، 78، الممتحنة 1، يوسف70
121- عمر بن أبي ربيعه من بني مخزوم اشتهر بالغزل تـ 93هـ الشاهد في الكتاب 485/1 وابن عقيل 69/2 والخزانة 447/4 ، ومغني اللبيب 19/1
122- سورة سبأ الآية 31
123- محمد بن يزيد أبو العباس المبرد ، من تلاميذ المازني تزعم نحاة البصرة تـ 285 هـ بروكلمان 162
124- 348/3
125- ينظر الكتاب لسيبويه 373/2
126- ينظر المغني 360/1 وشرح بن عقيل 7/2
127- ينظر الأنصاف مسألة 10 70/1
128- سورة النجم الآيتان 38،39
129- ينظر الأعراب للنحاس 277/4 والأنصاف مسألة 83/1 وشرح ابن عقيل 545/1
130- سورة القمر الآية 49
131- سورة العنكبوت الآية 4
132- اجتماع التميز مع فاعل نعم وبئس فيه خلاف ،ينظر شرح ابن عقيل 163/2
133- انظر شرح ابن عقيل 160/2 ،والجني الداني336 ،ومغني اللبيب390/1

134- الجني الداني339
135- 248/3
136- التعريفات للجرجاني 131 ،والمصطلحات النحوية والصرفية،مرجع سابق114
137 -سورة الواقعة الآيتان 91 ،96
138- 345/4
139 – ينظر الجني الداني 525
140- ينظر مغني اللبيب لأبن هشام 82/1
141- الجني الداني208

المصادر والمراجع

1- أسرار العربية, عبد الرحمن الأنباري, ت: بهجة البيطار, مطبعة الترقي, دمشق, 1957م.
2- الإعراب عن قواعد الإعراب, لابن هشام, ت: رشيد عبد الرحمن العبيدي, دار الفكر, ط1, 1970م.
3- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس, ت: زهير غازي زاهد, عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية, بيروت, لبنان.
4- إعراب القرآن ومعانية للزجاج, ت: عبد الجليل الحلبي, المكتبة العصرية, بيروت, صيدا
5- الإنصاف في مسائل الخلاف, عبد الرحمن محمد الأنباري, ت: محمد محي الدين عبد الحميد, دار الفكر
6 تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم), للحافظ عماد الدين ابن كثير, إشراف: لجنة من العلماء, دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت, لبنان, ط4, 1983م,-
7 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, جلال الدين السيوطي, ت: محمد أبو الفضل إبراهيم, مطبعة عيسى الحلبي, القاهرة.
8- تاريخ الأدب العربي ، العصر العباسي الأول ، شوقي ضيف.
9- تاريخ الأدب العربي, لبروكلمان, ت: عبد الحليم النجار, مطبعة دار المعارف, مصر
10- التبيان في إعراب القرآن, لأبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري, ت: علي محمد البجاوي, دار الشام للتراث, بيروت, لبنان, 1976م.
11- التعريفات للسيد الشريف الجرجاني, ط: مصطفى البابي الحلبي, القاهرة.
12- الجني الداني في حروف المعاني, للحسن بن قاسم المرادي, ت: فخر الدين قباو ومحمد نديم فاضل, منشورات دار الآفاق الجديدة, ط2.
13- حاشية الصبّان (منهج السالك لحاشية الصبّان, لأبي الحسن علي الأشموني وأبي العرفان محمد الصبّان), مطبعة عيسى الحلبي.
14- الحجة في القراءات السبع, للإمام ابن خالويه, ت: عبد العال سالم مكرم, مكتبة دار الشروق, بيروت, لبنان, ط4.
15- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, لعبد القادر عمر البغدادي, المطبعة الأميرية ببولاق.
16- ديوان جرير, ت: محمد إسماعيل الصاوي, دار الأندلس للطباعة, بيروت.
17- شرح ألفية ابن مالك, ابن عقيل, شرح: محمد محي الدين عبد الحميد, مطبعة السعادة
18- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, ومعه شرح الشواهد للعيني, دار إحياء الكتب العربية, جزءان.
19- شرح المفصل, لموفق الدين بن يعيش, مطبعة إدارة الطباعة المنيرية, مصر.
20- طبقات النحويين واللغويين, لأبي بكر الزبيدي, ت: محمد أبو الفضل إبراهيم, مطبعة الخانجي, مصر.
21- غاية النهاية في طبقات القرّاء, لابن الجزري, نشر: برجستراسر, مطبعة السعادة, مصر.

22- الكامل في اللغة والنحو والصرف لأبي العباس المبرد ، زكي مبارك ط عيسى الحلبي.
23- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون.
24- معاني القرآن, لأبي زكريا الفرّاء, ت: ج1 أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار, ج2 محمد علي النجار, ج3 عبد الفتاح إسماعيل شلبي, مراجعة: على النجدي ناصف, مطبعة دار السرور.
25- معجم المصطلحات النحوية والصرفية, محمد سمير اللبدي, مؤسسة الرسالة, بيروت, لبنان, 1988م.
26- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, لابن هشام الأنصاري, ت: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله, مراجعة: سعيد الأفغاني, دار الفكر, بيروت, ط3, 1972م.
27- النحو وكتب التفسير, إبراهيم رفيّدة, المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان, طرابلس, الجماهيرية الليبية, جزءان.
28- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, لجلال الدين السيوطي, مطبعة السعادة, مصر.
29- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين الصفدى ، اعتناء إحسان عباس